على الناظم مثل زيد بكم فقد فان اضافة زيد الى فقة لا تفتح لوجود
اضافة اخرى وان كانت في حكم العدم اذ لا يجتمع في لفظ واحد
اضافتان اخريان فان كان المراد الاضافة بحكم الاصل اقتضى ان
يضاف زيد بكم الى فقة وذلك غير صحيح وان كان المراد مجرد
الاضافة وردبان مثل عثمان ورشهم يضاف فيه الاسم الى
اللقب والجواب ان القصد ما كانت الاضافة فيه بحق
الاصل واما نحو عثمان ورشهم فلم ينقل عن اصله وان كان حكمها حكم
المفردين تتمة عبارة الكافية

والاسم فتحا ان يلاقي الالفا ... واتبع ان بعضهما تركبا
او ركبا معا وحبك افردا ... اضف وان تتبع فلن تفندا

وفيها مخالفتان احداهما التخصيص بالاسم وثانيهما احتمال
الاتباع في المفردين قوله ومنه منقول نحو له في الكافية
الشافية

وما خلا من سابق استعمال ... كمدح فانسبه لارتجال

صرح في عدم الواسطة بين المنقول والمرتجل ولا يرد العلم بالغلبة
لان ضابط المنقول ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وفيه
ان ما وضع ليه لم يستعمل فيه ثم نقل لغيره لا يسمى منقولا والظاهر
انه منقول قوله كفضل الخ مما شملته الكاف المنقول من فعل
الامر ومثله الناظم راصمت ونوزع فيه بما يجيء في حاشية
الفالي قوله غير به باطرا وفي النهاية اطرقا منقول من الفعل والفاعل
وقيل عن جمع طرق كخمس واخمسا يعني بعد ان قصر قال ويحتمل
انه في الاصل اطرفن ثم ابدل النون الفا ثم سمي به او اطرق وكتبه
اعربه غير منصرف مؤنثا بطل الفتحة فتولدت الالف قال ومعناه
سديد لو قيل في غير الشعر اطرق كنهم لا يقولونه الا بالالف
قوله وذو ارتجال قال ابن هشام في التذكرة ان قيل
لم قال النحاة منه ذو ارتجال ولم يقولوا ذو بدية ومثلهما
فرق فالجواب الارتجال والبدية عند قوم شيء واحد

وعند



وعند قوم متغايران قال ابن رشيق في العمدة كثير من الموسومين
بعلم هذه الصناعة في بلدنا ومن اهل عصرنا يجعلون الارتجال
هو البديهة وليست به لان البديهة فيها الفكرة والارتجال
ما كان اتفاقا ولذا لا تتوقف فيه قايلة كقول الخطاب السعدية
وقد انشد موبي الهادي يمدحه ياخير من عقدت كفاه حبزنة
وخير من قلدته امرها مضر فقال واصلا كلامه

الا النبي رسول الله مفتخر ... فخر وانت بذاك الفخر مفتخر

قوله وجملة عطف على قوله منقول اي ومن العلم جملة وهذا
شروع في تقسيم اخر للعلم باعتبار غير الذي قبله فلا تنافي بينه
وبين ما قبله فلا يرد ان الجملة قسم من المنقول فكيف يجعل قسيما
له واما قول الشاطبي كما نقله الشهاب رحمه الله في حواشي ابن
الناظم وافرة المنقول في الاصطلاح خاص بالمفرد فيقتضي ثبوت
الواسطة بين المنقول والمرتجل وهو مخالف لكلام الناظم هنا في الكافية
وحاصل هذا التقسيم كما اشار اليه الموضح ان العلم اما مفرد
او مركب والمركب ثلاثة اقسام وكلامه في التسهيل صريح في انحصار
المركب في الاسنادي المعبر عنه هنا بالجملة والمزجي والاضافي
حيث قال وما عدا مركبي الاضافة والاسناد ومزج مفرد وما لم يعد مركبا
انتهى وبه يندفع قول شيخ الاسلام الانصاري ان المركب التوصيفي
داخل في المفرد قوله ذا ان بغير وبه شرا عربا انمحى قوله ذا ان
الجملة مبنية لا يقال ذا الفعل ومفهومه غير معتبر لانا نقول
موصفة لانه في معنى المشار اليه الغريب قال ابن الصايغ على ان
العلم بالجملة لا يوصف باعراب ولا بناء لا يوصف بحكمي انتهى وبه يوافقه
قول الرضي الجملة لا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي بحكاية اللفظ انتهى
لكن قال السيد انما صح بنية تقدير الاعراب في اخرها وجملة
في الكتاب ومراده بقوله اعربا ما يشمل اعراب الجزء الثاني اعراب
ما لا ينصرف اخذا من بيان انه علم مركب تركيب مزج وظهور ان ذلك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)